

الاضطرابات السياسية في الدولة المملوكية ومسألة التنازل عن الخلافة للعثمانيين

سنة 923هـ / 1517م

أ.سياب خيرة

جامعة بشار، الجزائر

ملخص:

تمثل الدولة المملوكية مرحلة في غاية الأهمية من تاريخ العالم الإسلامي، إلا أن طبيعة الحكم الذي سارت عليه في المرحلة الثانية أدى إلى ضعفها على كافة المستويات السياسية، الاقتصادية، العسكرية.. الأمر الذي جعل من السهل على السلطان العثماني أن يستولي على السلطة، وبالتالي نقل مؤسسة الخلافة العباسية إلى اسطنبول، الأمر مما أثار عديد من الأسئلة لدى بعض المؤرخين حول مصير الخلافة في الفترة العثمانية الموالية لفترة المماليك والتي ساد التعايش فيها بين السلطتين مدة زمنية طويلة.

### Résumé.

Résumé L'état formé mamelouk est une étape importante dans l'histoire du monde islamique, mais la nature de la gouvernance qui a caractérisé la deuxième phase de celui-ci, a conduit ce dernier à la faiblesse. Ce qui rendu plus facile pour le sultan ottoman Salim I qui a s'emparé du pouvoir et a transmet donc califat abbasside qui coexisté avec la période mamelouke puissance longtemps à Istanbul, ce qui soulevé de nombreuses questions parmi les historiens à propos de la succession chemin, en raison du silence des sources ont indiqué que la question, entre phases historiques.

المقدمة:

لقد كان السلطان في دولة المماليك بفرعيها البحرية والبرجية<sup>(1)</sup> رأس السلطة في البلاد بموجب العهد الذي أعطاه إياه الخليفة العباسي، من خلال العبارة "فوضت، إليك جميع أمور المسلمين، وقلدتك ما تقلدته من أمور الدين"<sup>(2)</sup>، فإن الملاحظ أن الخلفاء العباسيين قد فوضوا تفويضا شاملا للسلطين المماليك وبذلك كان لزاما على من تولي السلطة السياسية منهم سواء كان

## الاضطرابات السياسية في الدولة المملوكية وممالة التنازل عن الخلافة للعثمانيين

ذلك بالوراثة أم بالقوة، ولكي تثبت سلطنته، ويذكر اسمه أن يبادر منذ أيام وصوله إلى سدة الحكم<sup>(3)</sup> إلى نشر الإسلام في البلاد التي لم يصلها، وما داموا أنهم ظهروا بمظهر حماة الإسلام، والحريصين على سلامة أوضاعه، عليهم أن يضاعفوا من رعايتهم لمقدسات المسلمين يصونونها ويعمرونها، ويعرفون بشعائر الإسلام فيها<sup>(4)</sup>، لذلك نجد المماليك قد أولوا عناية كبيرة في الاهتمام بالمنشآت الدينية<sup>(5)</sup>، أما عن وصول السلطان المملوكي إلى سدة الحكم في البلاد فقد كانت تتم بطرق شتى، ورغم إن الظاهر بيبرس حاول جاهدا أن يجعل الحكم في أسرته<sup>(6)</sup>، بأن عهد إلى ابنه بركة خان ثم لابنه العادل سلامش إلا أن ذلك لم يحض بعناية غيره من المماليك، والذين رؤوا في أن الحكم من حق الجميع فزاد ذلك من نشاط الأمراء الطامحين الذين انتهجوا سياسة الانقلابات للوصول إلى السلطة، مما خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار وفتح باب الصراعات على مصراعيه أمام الأمراء الأقوياء<sup>(7)</sup>، خاصة للوثوب على عرش دولة المماليك دون أن يتركوا ذلك يخرج من أيدي طبقتهم التي تميزت عن المجتمع في مصر والشام.

وقد ذهب بعض المؤرخين إلى أن سبب تراجع دولة المماليك يكمن في عدم الاستقرار الذي انتاب الدولة على فترات متقطعة<sup>(8)</sup>، حيث لم يعطي الأمراء المماليك أي وزن سياسي لمسألة وراثة الحكم<sup>(9)</sup> ورؤوا أن ذلك يجب أن يؤول إلى أقوى الأمراء شجاعة وأكثرهم مهارة، وكثيرا ما اعتلى احد الأتابكية السلطة على حساب ابن سيده الضعيف أو القاصر، وقد يلجأ أحد الأمراء لكثرة أتباعه أو وفرة ماله ومهاراته السياسية، إلى إثارة الفتن والاضطرابات في وجه السلطان الحاكم للوصول إلى غايته<sup>(10)</sup>.

فوجد أنه، بعد وفاة السلطان الظاهر بيبرس طمع الأمير قلاوون بالحكم وتحين الفرصة من خلال تولية الملك السعيد بركة الصبي فتركه يمضي في انحرافاته، وعندما اشتدت نقمة الأمراء عليه، أظهر رأيه فيه على أنه لا يصلح للملك، وولى أخوه العادل سلامش، ولم تمض على سلطنته ثلاثة أشهر حتى تم عزله، وتولى برقوق أمر السلطنة وخطب له على المنابر<sup>(11)</sup>، ومنحه الخليفة العباسي الحاكم بأمر الله تفويضا بالحكم، وبالرغم من هذا التفويض الذي أكسب حكم السلطان برقوق صفة الشرعية، فإنه لم يقدم الاحترام الواجب للخليفة الحاكم وظل نفوذه محدودا في عهده،

## سوابغ خيرة

حيث وضعه في الإقامة الجبرية في القلعة<sup>(12)</sup>، لقد قام السلطان بنقل السلطنة من البيت الظاهري إلى بيته، ويكون بذلك قد نهج نهج هذا الأخير في الحكم، وظهرت في عهده من جديد ظاهرة ولاية العهد على مسرح الأحداث السياسية، وحينما آلت السلطنة إلى ابنه الأشرف خليل (679هـ-693هـ) "لم تستقر الأوضاع وتعرض حكمه للمنافسة التقليدية التي تعرض لها معظم سلاطين المماليك من قبل من جانب كبار الأمراء، وعاد في ولايته نفوذهم إلى الظهور بشكل واضح دليل على مدى تأثيرهم في تدعيم حكم السلاطين أو تقويضه"، حيث قتل الأشرف خليل من قبل أمراءه أثناء خروجه للصيد في محرم من سنة 663هـ<sup>(13)</sup>، على يد بيدرا بدر الدين واتفق المتآمرين على قتله بتعيين قاتله هذا سلطانا على البلاد، حيث لقبوه بالملك (الأوحد) قبل وصوله القلعة، ولكن بعض أنصار السلطان الأشرف لم يمهلوه (أي الملك الأوحد) في أن يتربع على عرش الدولة، وقتلوه عند منطقة تدعى طرانة<sup>(14)</sup>، وتقررت سلطنة الناصر ناصر الدين للمرة الأولى (693-694هـ)، وكان يبلغ تسع سنوات، وعين الأمير كتبغا نائبا للسلطنة، وقد تزعم فيها سبق المماليك الأشرفية الذين تخلصوا من قاتل أستاذهم بيدرا، وبذلك تكررت الأحداث المألوفة في السلطنة المملوكية، وهي اختيار سلطان صبي ليتولى عرش الدولة، على أن يستأثر أمير قوي بالسلطنة<sup>(15)</sup>.

لقد أخذ الأمير كتبغا بتصرف يضمن تفرده بالنفوذ ليؤدي الدور نفسه الذي أداه الأمير المظفر قطز مع السلطان علي ابن أيك، وما قام به الأمير قلاوون مع العادل سلامش ابن الظاهر بيبرس، حيث دعا الأمير كتبغا الخليفة والقضاة بعد حوالي سنة من تولية السلطان الناصر محمد، وتحدث إليهم في عدم أهليته نظرا لصغر سنه ولا بد من سلطان يهابه جند الدولة المملوكية، واستقر الأمر أن يولوه (أي كتبغا) سلطانا للبلاد في محرم من سنة 694هـ، على أن يكون الأمير حسام الدين لاجين نائبا له<sup>(16)</sup>، ومن الملاحظ هنا لماذا تأخر الخليفة والقضاة عن هذا الرأي؟ إذا سلمنا بأننا الأمير قد تأخر في ذلك لحاجة في نفسه، والمتمثلة في الحكم، إلى أن تستقر الظروف العامة وتصير لصالحه. لم يجد نائب السلطنة حسام الدين لاجين عن نهج سلفه من الأمراء، حيث استغل فرصة زيارة السلطان كتبغا إلى بلاد الشام لتهدئة الأوضاع بها، فخرج معه ودبر مؤامرة مع مناصريه لقتله مع السلطان، لكن السلطان كتبغا فر ناجيا بنفسه عند علمه بتفاصيل المؤامرة، واستولى الأمير